

Distr.: General
9 June 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى البيان المتعلق بإدراج منظمة نمور تاميل إيلاام للتحريض
كمجموعة إرهابية، الذي أصدرته الرئاسة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ نيابة عن الاتحاد الأوروبي
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرهارد فانزيلتر
الممثل الدائم للنمسا
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان حول إدراج منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير كمنظمة إرهابية، صادر عن
الرئاسة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ نيابة عن الاتحاد الأوروبي

١ - قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ أن يدرج منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير في قائمة الاتحاد الأوروبي لتطبيق تدابير معينة لمكافحة الإرهاب. وتضم هذه القائمة أسماء أفراد ومجموعات وكيانات، تتخذ في حقها بعض تدابير تقييدية محددة، لأسباب تتعلق بصلووعها في أعمال إرهابية، من بينها:

- تجميد الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المحددة؛

- حظر تقديم الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية، وحظر تقديم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات ذات الصلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح هؤلاء الأفراد والمجموعات والكيانات؛

- التعاون بشأنها في مجال الشرطة والمجال القضائي بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي.

٢ - ولا ينبغي أن يكون قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق بإدراج منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير في القائمة مفاجئاً لأحد. فقد وُجّهت بالفعل تحذيرات عديدة إلى المنظمة، التي دأبت على تجاهلها بصورة مستمرة. ففي بيانه المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (12669/1/05)، ذكر الاتحاد الأوروبي "أنه ينظر بجدية في إدراج منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير رسمياً كمنظمة إرهابية". ثم دعا الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى إبداء الالتزام والمسؤولية تجاه عملية السلام، والامتناع عن الأعمال التي قد تعرض الحلّ السلمي والتسوية السياسية للصراع إلى الخطر. وللأسف لم يلق هذا النداء آذاناً صاغية. وإن قرار الاتحاد الأوروبي بإدراج المنظمة في القائمة إنما يتأسس على أعمالها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى ضرورة أن تقوم المنظمة بإصلاح مسارها المتعلق بأعمال العنف، وأن تعود إلى محادثات السلام، وسيواصل حوارها مع المنظمة، عندما يمكن أن تساعد هذه الاتصالات، توخياً لعملية السلام، في العودة إلى المفاوضات وفي وضع حد لأعمال العنف. وإن إدراج المنظمة في قائمة الاتحاد

الأوروبي لن يقلل من عزم الاتحاد على تأدية دوره كمشارك في رئاسة مؤتمر طوكيو^(١). ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن قراره موجه إلى منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير، وليس إلى شعب تاميل.

٣ - وفي الوقت نفسه، يدعو الاتحاد الأوروبي سلطات سري لانكا لأن تكبح أعمال العنف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي هذا المجال، يؤيد الاتحاد الأوروبي جميع النتائج الواردة في تقارير بعثة الرصد لسري لانكا. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة سري لانكا على العمل بفعالية إزاء التزام الرئيس راجاباكس بوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وتشديد الخناق على جميع أعمال العنف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا الحكومة على كفالة أن يشمل القانون والنظام جميع مواطني سري لانكا، وأن يتم التحقيق في جميع حالات العنف التي لم تسفر عن اعتقالات أو توجيه اتهامات حتى الآن، وعرضها على القضاء.

٤ - وليست منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير وحدها هي السبب في تأجج أعمال العنف. ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة سلطات سري لانكا على وضع حد لأعمال العنف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. إذ يلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق ازدياد عدد التقارير حول أعمال القتل الخارجة عن القانون. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى أنشطة مجموعة كارونا بأسوأ شكل ممكن. فمن الواضح أنها تسهم في عدم الاستقرار المتزايد في سري لانكا، وتعرض كذلك عملية السلام للخطر. وينوي الاتحاد الأوروبي أن يبقى أنشطة مجموعة كارونا قيد الاستعراض الوثيق، بهدف النظر في إمكانية اتخاذ خطوات أخرى.

٥ - وسيبقى الاتحاد الأوروبي الحالة في سري لانكا قيد استعراضه، آخذا بالاعتبار أنشطة جميع الأطراف في الصراع. وسيظل على استعداد لاتخاذ مزيد من التدابير عندما يستدعي ذلك تغير الظروف.

٦ - ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا جازما أن التسوية السلمية عن طريق التفاوض هي الوحيدة التي يمكنها أن تكفل حلا دائما ومقبولا للجميع. وفي هذا السياق، يذكر الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي توصلت إليه جميع الأطراف المعنية في أوصلو للبحث في إيجاد حل مؤسسي محدد لسري لانكا. ويقع على عاتق جميع المعنيين مسؤولية العمل لصالح شعب سري لانكا. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بعملية السلام في سري لانكا.

(١) المشاركون في رئاسة مؤتمر طوكيو هم اليابان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويطلق عليهم هذا الاسم لدورهم في المشاركة في رئاسة المؤتمر المعني "بتعمير وتنمية سري لانكا" المنعقد في طوكيو يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويحث الاتحاد الأوروبي بإخلاص جميع الأطراف على أن تضع حدا للعنف، وأن تعود إلى طاولة المفاوضات، لكي تخلص شعب سري لانكا من محنة دامت عشرين عاما من الصراع المستمر.

٧ - ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما ثابتا بتقديم المساعدة للميسر النرويجي في عمله، وبمساعدة طرفي اتفاق وقف إطلاق النار في سري لانكا على حلّ صراعاتهما وإيجاد تسوية سلمية طويلة الأجل لسري لانكا. إلا أن هذا يتطلب التزاما حقيقيا بعملية السلام من جانب كلّ من حكومة سري لانكا ومنظمة تمور تاميل إيلام للتحرير. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تحترم جميع الأطراف دور المراقبين في بعثة الرصد لسري لانكا، وأن تكفل سلامتهم الجسدية.